2015 / 05 مشـــروع قانـــــون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 12 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بروما في 12 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلقة بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ قدره اثنا عشر مليونا وستمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (12.600.000 و.ح.س.خ) أي ما يعادل 34.05 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين.

2015 / 05

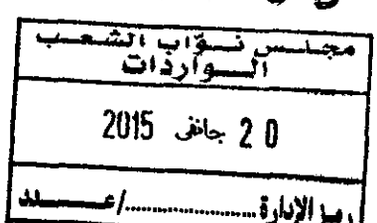

2015 / 05 مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض الخاص بتمويل مشروع التنمية الزّراعيّة الرّعويّة والقطاعات ذات الصّلة بولاية مدنين

شرح الأسباب

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 12 نوفمبر 2014 اتفاقية قرض مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 12.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 34.05 مليون دينار) وذلك للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الزّراعيّة الرّعويّة والقطاعات ذات الصّلة بولاية مدنين.

1. أهداف وكلفة المشروع

يأتي مشروع التنمية الرعوية والقطاعات ذات الصلة بولاية مدنين استجابة للطلبات المقدمة من قبل المنتفعين بولاية مدنين منذ سنة 2010. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة والتنوع البيئي وتثمينها وفقا لخيار التنمية المحلية المستديمة إلى جانب المساهمة في الحد من الفقر وتحسين مستوى عيش العائلات الريفية بالجهة.

ومن المتوقع أن يمتد هذا المشروع الذي سيتم تنفيذه من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين على ستة سنوات (2015–2021) وستشمل تدخلاته ***التصرف في الموارد الطبيعية*** (النهوض بالمراعي، النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء والنهوض بمنظومة الزياتين) ***ودعم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية*** إلى جانب ***تشجيع المبادرات المحلية والنهوض بالمشاريع الصغرى*** قصد تنويع موارد الرزق لفائدة الفئات الأكثر احتياجا كالشباب والمرأة.

وتبلغ الكلفة الجملية لهذا المشروع حوالي 67.5 مليون دينار تونسي منها 34.05 م.د قرض و0.928 م.د هبة مقدمين من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و6.85 م.د هبة مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي و18.75 م.د كتمويل من قبل ميزانية الدولة إلى جانب 6.86 م.د كمساهمة من قبل المنتفعين.

2015 / 05

مجلس نواب الشعب
الواردات
20 جانفي 2015
رمز الإدارة ..... / عدد

2. **مكوّنات المشروع** : يتكون هذا المشروع أساسا من العناصر التالية :

✓ **التنمية الفلاحية والرعوية** : يشمل هذا العنصر النهوض بالمراعي الجماعية والخاصة وتحسين نظم الإنتاج بالضيعة وذلك من خلال النهوض بتربية الماشية والذي يعتبر النشاط الأساسي بالجهة والنهوض بالإنتاج الفلاحي عبر الرفع من إنتاجية المستغلات الفلاحية.

ومن أهم الأشغال التي سيتم انجازها في هذا المجال ترتيح وتهية المراعي على مساحة 44 ألف هك وذلك من خلال تدعيم محمية سيدي التوي وتركيز 32 مظلة وتهيئة 14 نقطة ماء وتركيز حفرية بـ 200م وتهيئة17 خزان مياه وتجهيز 38 نقطة مياه بالطاقة الشمسية وتهيئة 22 فسقية عمومية و تحلية مياه 37 بئر وتدعيم المجامع بالتجهيزات وتكثيف المناطق السقوية إلى جانب أشغال المحافظة على المياه والتربة.

✓ **النهوض بمنظومتي اللحوم الحمراء و منظومة إنتاج الزياتين** وذلك من خلال القيام بدراسة لهاتين المنظومتين والعمل على النهوض بهما منذ مرحلة الإنتاج إلى غاية مرحلة الوصول إلى المستهلك. وقصد انجاز هذا العنصر سيتم العمل على تحسين السلالة والقيام بالتلاقيح اللازمة للماشية إلى جانب اقتناء شاحنة مبردة وثلاث طواحين لرحي الأعلاف وتهيئة ثلاث مراكز للخدمات وثلاثة أسواق للماشية . كما سيتم العمل على تركيز مذبح ببنقردان و تهيئة مذبحين آخرين وتركيز وحدات نموذجية لتسمين الخرفان والقعدان وانجاز مركز لخزن ولتبريد حليب الإبل واستغلال الوبر والقيام بمشاريع لمد شبكة الماء الصالح للشراب على مسافة 7.3كلم.

✓ **تنمية القدرات** : يهدف هذا العنصر إلى تنمية قدرات كافة المتدخلين في المشروع وخاصة المتدخلين في مجال المنظومات الفلاحية سابقة الذكر وذلك من خلال إرساء شراكة فاعلة بينهم وبين بقية الأطراف لاسيما مركز التكوين المهني الفلاحي بالفجاء.

ويعنى هذا العنصر بانجاز مخططات تنمية تشاركية والقيام بتكوين للهياكل القاعدية ودعم الأنشطة السياحية بالجهة والنهوض بالفلاحة الصغرى والنهوض بالمشاريع المدرة للدخل. وسيتم تمويل هذا المحور أساسا بهبة الاتحاد الأوروبي المساهم في هذا المشروع في إطار المبادرة الأوروبية للتنمية الفلاحية والريفية.

3. **الشروط المالية:**

- مدة السداد: 18 سنة منها 3 سنوات إمهال
- نسبة الفائدة: متغيرة وتبلغ حاليا 1.12 % .

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب لهذا.